

عنوان المداخلة

دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية NAA والمعايير الدولية ISA
دراسة حالة معيار التدقيق الجزائري 560 أحداث تتبع بعد إقفال الحسابات " الأحداث اللاحقة"
ومقارنته مع نظيره من معايير التدقيق الدولية.

ورقة تدرج ضمن المحور الثاني: معايير التدقيق الجزائرية وأوجه المقارنة مع معايير التدقيق الدولية، الملتقى
الوطني حول: واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية،
التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة - بومرداس - ، المقام يوم 11-12 أفريل 2018

من إعداد

المشارك الأول:

الاسم واللقب: فقير سامية الوظيفة: التدريس. التخصص: اقتصاديات المالية والبنوك
الرتبة: أستاذة محاضرة المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أمحمد بوقرة. بومرداس.
الهاتف: 00 213 770 208 050 الفاكس: 00 213 24 795279 العنوان الإلكتروني: fekirsamia@yahoo.fr
عضو فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة بومرداس.
عضو مخبر بحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية، بجامعة بومرداس.

المشارك الثاني:

الاسم واللقب: لعروم محمد أمين الوظيفة: التدريس. التخصص: مالية ومحاسبة
الرتبة: أستاذ مؤقت المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أمحمد بوقرة. بومرداس.
الهاتف: 00 213 551 824 082 الفاكس: 00 213 24 795279 العنوان الإلكتروني: Larroum.mirou@yahoo.fr

بعدما قام المجلس الوطني للمحاسبة في اصدار معايير التدقيق الجزائرية، التي كانت فكرتها سنة 2011. لكن تم اصدارها بداية من فيفري 2016، جاءت هاته الدراسة لعرض هاته المعايير المحلية الصادر في المقرر 002، هذا قصد توضيح محتواها ومعرفة مدى توافقها مع معايير التدقيق الدولية الصادرة مؤخرا. حيث وقع الاختيار على المعيار الجزائري رقم 560 "الاحداث اللاحقة" ومقارنته مع المعيار الدولي المقابل له قصد معرفة نقاط التوافق بينهما.

Abstract

Le Conseil national de la comptabilité a publié les normes d'audit de l'Algérie, qui était l'idée en 2011. Mais a été publié en Février 2016, l'étude est venu présenter ces normes locales publiées dans la décision 002, afin de clarifier le contenu et connaître la compatibilité avec les normes. La norme algérienne n ° 560 "Événements subséquents" a été choisie et comparée à la norme internationale correspondante afin de connaître les points de compatibilité entre eux.

تمهيد

بعد سعي الهيئات الدولية لتقليل الفروقات والحد من التناقضات القائمة في مجال المحاسبة وتسهيل القيام بالمقارنات المالية الدولية بين ممارسي مهنة التدقيق بين بلدان العالم، في مقدمتهم الاتحاد الدولي للمحاسبين قامت بإصدار معايير التدقيق ISA موحدة دوليا بهدفها تطوير المهنة واضفاء مصداقية وشفافية للقوائم المالية، وكذا تسهيل دراسة تقارير التدقيق المنتجة في البلاد الأخرى.

في ظل الاصلاحات التي مست المهنة في الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة معايير محلية سميت بمعايير التدقيق الجزائرية NAA، هذا قصد رفع الاداء المهني لممارسي المهنة الجزائريين لمواكبة المستوى الدولي، وكان أول اصدار فيفري 2016، عرف صدور اربعة معايير محلية ومن بين هاته المعايير معيار رقم 560 " الاحداث اللاحقة" المتضمن الاحداث الواقعة بعد اقفال الحسابات وتاريخ تقرير المدقق، حيث جاء لإبراز كيفية التعامل مع هاته الاحداث.

تتمحور اشكالية البحث في السؤال الجوهرى التالى:

ماهي نقاط التوافق بين معيار التدقيق الجزائري رقم 560 أحداث تقع بعد إقفال الحسابات " الاحداث اللاحقة" مع

نظيره الدولي؟

وللإجابة على هذه الاشكالية، تم تقسيم الورقة البحثية الى المحاور التالية:

المحور الاول: لمحة عن معايير التدقيق الجزائرية الصادرة ضمن المقرر 002. (عرض الاصدار الاول)؛

المحور الثانى: مقارنة المعيار الجزائري رقم 560 " الاحداث اللاحقة" مع نظيره الدولي؛

المحور الثالث: دراسة حالة مكتب التدقيق في الجزائر العاصمة.

المحور الاول: لمحة عن معايير التدقيق الجزائرية الصادرة ضمن المقرر002.(عرض الاصدار الاول)

بغية تطوير مهنة التدقيق محليا وجعلها أكثر ملائمة مع الواقع الدولي، وكذا العمل على الانضمام لمنظمة التجارة الدولية، قامت بإصدار12معيار جزائري محلي التي تبنتها من معايير التدقيق الدولية، التي كانت في شكل ثلاث إصدارات، بداية من فيفري2016. كل واحد منهم يشمل4 معايير محلية تساعد المهنيين في القيام بأعمالهم بكل مصداقية وشفافية وإيجاد الحلول للمشاكل التي تصادفهم عند أداء مهامهم.

جاء الاصدار الاول للمعايير المحلية في المقرر002المؤرخ في04فيفري2016المنشور في الجريدة الرسمية لوزارة المالية، حيث وفق المادة الاولى من الجريدة الرسمية فقد تم وضع أربعة معايير حيز التنفيذ على المستوى المحلي والتي استهدفت الكشوفات المالية وذلك على جميع أشكال مهام التدقيق سواء كانت قانونية أم تعاقدية¹، حيث يشمل هذا المقرر المعايير الجزائرية الموالية:

1- المعيار الجزائري للتدقيق210 "اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق"

يعد هذا المعيار الاطار المفاهيمي لعملية التدقيق التي يبرز فيها مهمة المدقق، حيث عالج المعيار الجزائري واجبات المدقق للاتفاق مع الادارة حول شروط مهمة التدقيق، حيث يقصد بمياته الاخيرة الاتفاق بين الطرفين على طبيعة التدقيق والمسؤوليات المخولة للمدقق (سواء كان المدقق التعاقدى او القانوني) وكذا الاتعاب المقدمة لصاحب المهمة.

حسب ما جاء في المعيار الزامية تدوين وتسجيل الاحكام المتفق عليها في رسالة مهمة التدقيق. تختلف محتويات هاته الرسالة حسب نوع المهمة الممارسة والمؤسسة التي تمارس عليها عملية التدقيق. حيث أهم ما جاء في محتواها تحديد الهدف من تدقيق القوائم المالية، ابراز مسؤوليات المدقق الموكلة اليه، اضافة عن ذلك القوانين المطبقة عند اعداد القوائم المالية².

كما اوضح المعيار أهم اهداف المدقق التي المتمثلة في قبول ومتابعة مهمة التدقيق بعد الموافقة بين الاطراف أي بعد وجود تفاهم مشترك بين بين المدقق والادارة على احكام التدقيق.

2- المعيار الجزائري للتدقيق505 " التأكيدات الخارجية"

عالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة اثبات، حيث يهدف هذا المعيار الى توجيه المدقق الذي يلجأ الى اجراءات التأكيد الخارجي ووضع هذه الاجراءات حيز التنفيذ قصد الحصول على أدلة اثبات ذات دلالة ومصدقية وكذا ذات شفافية.

حيث عرف المعيار التأكيدات الخارجية على أنه دليل مثبت يتم الحصول عليه من الغير ويكون على عدة أشكال سواء كان ورقيا أم الكترونيا ترسل للمدقق المكلف بالمهمة، قصد مساعدته في أداء مهامه على أكمل وجه وكذا اضاء مصداقية تامة على مهمته، وتجنب الوقوع في الاخطاء³.

3- المعيار الجزائري للتدقيق 560 أحداث تقع بعد إقفال الحسابات (الأحداث اللاحقة)

تطرق هذا المعيار الى التزامات المدقق اتجاه الاحداث اللاحقة بعد اقفال الحسابات وهذا في اطار تدقيقه للكشوفات المالية (القوائم المالية)، فالغرض من هذا المعيار هو وضع وتوفير ارشادات حول مسؤولية المدقق تجاه الاحداث اللاحقة التي تظهر سواء بعد بين تاريخ اعداد الكشف المالية وتاريخ اعداد تقرير المدقق، او بعد تاريخ اعداد تقريره الى غاية تاريخ اعتماد هاته الكشف للجهات المعنية. سيتم التطرق اليه في المحور الثاني كونه أساس الدراسة⁴.

4- المعيار الجزائري للتدقيق 580 التصريحات الكتابية.

لقد عالج هذا المعيار الزامية حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الادارة، حيث يقصد بهاته الاخيرة كلا من الادارة والمسيرين ذوي المسؤوليات الملائمة المتعلقة بإعداد الكشف المالية والذين هم على دراية بالمسائل المعنية، حيث هاته الفئات هي التي يطلب منها المدقق التصريحات الكتابية كونها تعد كعنصر مقنع.

حيث يمكن تعريف التصريحات الكتابية على أنها هي كل المعلومات الضرورية للمدقق في اطار مراجعة الكشف المالية وذلك بهدف التأكد من أن الادارة قد قامت بمسؤوليتها على أكمل وجه خاصة وتعزيز العناصر المقنعة المتعلقة بالكشف⁵.

المحور الثاني: مقارنة المعيار الجزائري رقم 560 " الاحداث اللاحقة" مع المعيار الدولي؛

يعد التدقيق كوسيلة مكاملة للعمل المحاسبي، فان مهمة المدقق تكمن في معرفة المركز المالي للمؤسسة من خلال فحص الـ المالية، الا أنه هناك أحداث لاحقة تتأثر بها هاته الكشف، كأحداث تقع بين تاريخ الكشف المالية وتاريخ تقرير المدقق، واحداث اعلم بها المدقق بعد نشر الكشف فلا يمكنه اجراء أي تعديل بعد اشهارها.

لهذا دعت الضرورة الى ايجاد الحلول هذا ما ادى الى صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 10. ولتلبية احتياجات التدقيق لهاته الاحداث وتسهيل عمل المهنيين تم اصدار المعيار الدولي للتدقيق رقم 560 " الاحداث اللاحقة".

في اطار الاصلاحات الاخيرة التي عرفتها الجزائر وتسهيل عمل المهنيين قامت بإصدار عدة معايير محلية من بينها معيار التدقيق الجزائري المرقم بنفس ترقيم نظيره الدولي 560 والمسمى بالأحداث اللاحقة.

1- عرض محتوى المعيار الجزائري للتدقيق 560.

عرف المعيار الجزائري للتدقيق رقم 560 'احداث اللاحقة على أنها' هي تلك الاحداث التي تقع بين تاريخ اعداد الكشف المالية وتاريخ تقرير المدقق، وكذلك بعد تاريخ تقريره الى غاية تاريخ اعتماد الكشف للهيئات المداولة⁶.

يعد هذا المعيار من بين المعايير الاربعة التي يحتويها المقرر 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن للمعايير الجزائرية للتدقيق، حيث تطرق الى ابراز مفاهيم حول أهم المصطلحات والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية⁷:

- تاريخ اعداد الكشف المالية: التاريخ الذي اعدت فيه الكشف المالية وتحمل للأشخاص ذوي سلطة الاقفال؛

- تاريخ تقرير المدقق: هو التاريخ الموضح على التقرير المتعلق بالكشوف المالية أي تاريخ نهاية مهمة التدقيق الذي لا يمكن أن يكون قبل تاريخ اعداد الكشوف؛
- تاريخ المصادقة على الكشوف المالية: تاريخ المصادقة من الجمعية العامة أو من الهيئة المداولة؛
- تاريخ اصدار الكشوف المالية: أي تاريخ توفير هاته الكشوف المدققة لأطراف خارجية.

تطرق الى أهم اهداف المدقق التي تمحورت حول التزاماته في الاحداث اللاحقة التي تظهر بعد اقفال الحسابات والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة والتي تدل على أن الاحداث التي وقعت بين تاريخ الكشوف المالية أي الاقفال وتاريخ اعداد التقرير، والتي تتطلب احداث تعديلات على الكشوف المالية قد تمت معالجتها وفق المنهج المحاسبي المطبق؛
 - لجنة الملائمة للأحداث التي علم بها بعد تاريخ اصدار تقريره والتي كانت لتؤدي به الى احداث تعديلات على محتواه ان كان على علم بما قبل ذلك التاريخ.
- كما نص المعيار على كيفية معالجة وادراج هذه الاحداث حسب كل حالة والتي تشمل ثلاث حالات:
- أحداث وقعت بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المدقق؛
 - حقائق اعلم بها المدقق بعد تاريخ تقرير التدقيق الى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية؛
 - حقائق اعلم بها المدقق بعد نشر الكشوف المالية.
- 2- ماهية الاحداث اللاحقة من منظور المحاسبة.

تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 الاحداث اللاحقة، حيث تم الاعتماد عليه من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية في شهر مارس من سنة 1999 واعتبر ساري المفعول انطلاقا من جانفي 2000، يتضمن هذا المعيار الاحداث التي تحدث خلال الفترة اللاحقة لتاريخ التقرير وهي احداث قد تستوجب التعديل وقد لا تستوجب التعديل وتتطلب الافصاح في القوائم المالية حيث يمكن القول ان هذا المعيار يبين ضرورة تجسيد أي حدث يحدث خلال فترة اعداد التقارير المالية اذ يتعرض المعيار الى التمييز بين الأحداث التي تقدم أدلة على عمليات أو بيانات كانت موجودة بتاريخ الميزانية وأحداث أخرى تقدم معلومات تتعلق بالفترة التي تلي تاريخ التقرير، حيث تختلف الاجراءات المتبعة في المصادقة على البيانات المالية بناء على الهيكلة الادارية والمتطلبات القانونية والطرق التي اتبعت في اعداد الكشوف المالية.

كما يهدف معيار المحاسبي الدولي للأحداث اللاحقة الى النقاط التالية:

- متى يجب على المؤسسة تعديل البيانات المالية للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية؛
- الافصاحات التي يجب على المؤسسة اعطاؤها عن تاريخ المصادقة على البيانات المالية المصدرة وعن الاحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية

3- المقارنة بين المعيار الجزائري رقم 560 " الاحداث اللاحقة" مع المعيار الدولي

بعد دراسة محتوى المعيار الجزائري للتدقيق الخاص بالأحداث اللاحقة، فللمقارنة بينهما لابد معرفة نقاط التوافق والاختلاف التي يمكن حصرها في النقاط التالية⁸:

- من حيث النطاق:

ان المعيار الدولي تناول مسؤوليات المدقق التي تتعلق بالأحداث التي تقع بعد اعداد الكشوف المالية واقفال الحسابات، وركز على هاته الحالات وحددها في نوعين أساسيين

- الاحداث التي توفر أدلة حول الحالات التي وقعت في تاريخ اصدار الكشوفات؛
- الاحداث التي توفر أدلة حول الحالات التي وقعت بعد تاريخ اصدار الكشوفات.

وهو نفس ما تطرق اليه المعيار الجزائري حول الاحداث اللاحقة.

كما جاء المعياران بنفس التقييم رقم 560 وكذلك نفس التسمية التي سمي باسم الأحداث اللاحقة. فهذا يدل على تطابق في تعريفات هاته الاحداث.

كما حدد المعيارين مفهوم كل من الاحداث اللاحقة، تاريخ اعداد الكشوفات المالية، تاريخ اعداد تقرير المدقق، تاريخ المصادقة على الكشوفات المالية، وكذا تاريخ اصدارها. والتي وجد كلا المعيارين تطرق اليها وهذا ما يعكس نوعية الاتفاق بين المعيارين.

- من حيث الاهداف:

ان في اطار المعيار الجزائري رقم 560 فقد تطرق الى نفس الاهداف التي تضمنها المعيار الدولي المتعلق بنفس الموضوع، هذا كذلك يدل على تطابق تام في الأهداف التي يسعى الوصول اليها المدقق والتي تم تلخيصها في نقطتين أساسيتين:

- الحصول على ادلة اثبات كافية حول ما اذا كانت الاحداث الحاصلة بين تاريخ اصدار الكشوفات وتاريخ التقرير، التي تتطلب احداث تعديلات على الكشوف المالية قد تمت وفقا للمنهج المحاسبي المطبق،
- المعالج للائمة للأحداث التي علم بها بعد تاريخ اصدار تقريره والتي كانت لتؤدي به الى احداث تعديلات على محتواه ان علم بها قبل ذلك التاريخ.

- من حيث المحتوى:

تعرض المعيار مجموعة من اجراءات التي يجب القيام بها المدقق عند قيامه لإجراءات تلك الاحداث التي تقع بين تاريخ الكشوفات وتاريخ اعداد التقرير وكذا حقائق بعد تاريخ اعداد التقرير الى غاية تاريخ اعتماد الكشوفات المالية، حيث بعد تم التطرق الى محتوى المعيار الجزائري تبين أنه يوجد تطابق تام مع المعيار الدولي فيما يخص الاجراءات الواجبة في حالة الأحداث التي تقع بين تاريخ الكشوفات المالية وتاريخ اعداد تقرير المدقق التي تم تحديدها من المعيارين في النقاط التالية:

- اجراء عمليات التدقيق المطلوب التي تغطي الفترة الممتدة بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ تقرير المدقق؛
- في حالة تبين للمدقق وجود أحداث تستوجب أحداث تعديلات على الكشوف المالية أو معلومة متضمنة، فعليه تحديد ما اذا كان كل منها ينعكس بشكل صحيح في هذه الكشوف وفقا للمرجع المحاسبي المعمول به؛
- على المدقق مطالبة الادارة أو الاشخاص القائمين على المؤسسة، منحه رسالة تأكيد أن كل الاحداث اللاحقة لتاريخ الكشوف المالية المستوجبة أحداث تعديل أو تقديم معلومة وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها قد تمت معالجتها.

ما فيما يتعلق بالحقائق التي اعلم بها المدقق بعد تاريخ اعداد التقرير الى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية، فهناك توافق كبير بين المعيارين الجزائري والدولي، بحيث تضمن الاجراءات التالية:

- لا يلزم المدقق بالقيام بإجراءات التدقيق على الكشوف المالية بعد تاريخ اصدار تقرير المدقق، الا في حالة اعلامه من طرف الادارة بعد اصدار التقرير وقبل المصادقة على الكشوف، بأي حدث من شأنه أن يحدث تعديلات على التقرير ان هو علم به عند اصداره؛
- في حالة تعديل الادارة للكشوف المالية، فعلى المدقق تمديد اجراءات التدقيق حتى تاريخ التقرير الجديد والعمل على اصدار تقرير جديد للتدقيق على الكشوف المعدلة؛
- يمكن للمدقق حصر اجراءات التدقيق اللازمة على الاحداث اللاحقة للتعديل الذي تقوم به الادارة على الكشوف المالية، وهذا في حالة سماح القانون أو المرجع المحاسبي المعمول به القيام بتعديل الكشوف المالية فقط فيما تعلق بأثار الاحداث اللاحقة، وكذا امكانية حصر المصادقة فقط على هذا التعديل؛
- حالة عدم القيام بالتعديلات اللازمة على الكشوف المالية، والتي يرى المدقق أنها ضرورية وأن اثارها على الكشوف المالية ذات دلالة، فبالتالي على المدقق تغيير رأيه حول هذه الكشوف في حالة ما اذا لم يتم ايداع التقرير الخاص به بعد.

أما اذا تم ايداع التقرير فعلى المدقق اشعار هيئة المداولة في الكيان بعدم الافصاح عن القوائم المالية لمستخدميها، وهذا قبل احداث التعديلات الضرورية. وفي حالة ما تجاوزه ذلك الامر وتم الافصاح عنها، فعليه الحيلولة دون الاعتماد على تقريره، كما أنه الاجدر اللجوء الى الاستشارة القانونية.

و لقد بين المعيار الدولي وكذا المحلي على عدم امكانية قيام المدقق بمراجعة الكشوف المالية بعد اشهارها والافصاح عنها.

من خلال ما تم ذكره سابقا يمكن ذكر نقاط التوافق بين المعيار الجزائري والدولي الخاص بالأحداث اللاحقة في النقاط التالية:

—

- يتناول كلا المعيارين نفس النطاق والمجال (نفس المحتوى)؛
- يتوافق كلا المعيارين من ناحية التعريفات والمصطلحات حيث كل مصطلح يؤدي الى نفس المعنى؛
- كلا المعيارين لهما نفس الاهداف التي تم تناولها في هذين؛
- كلاهما تطرق الى نفس مسؤولية المدقق على الاحداث اللاحقة بين تاريخ اصدار البيانات المالية وتاريخ تقرير المدقق؛
- تتخذ المعيارين نفس اجراءات المدقق بالنسبة للحقائق التي اعلم بها بعد تاريخ تقرير المدقق الى غاية تاريخ اعتماد الكشف المالية؛

من خلال ما تم التطرق اليه في هاته الدراسة تبين أن أرقام كل من المعايير الجزائرية والمعايير الدولية هي نفسها وكذلك بالنسبة للعناوين وهناك اختلاف فقط في الصياغة لكن المحتوى والمصطلحات نفسها ويمكن ابراز ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: المعايير الجزائرية للتدقيق ونظيرتها من المعايير الدولية

المعايير الدولية للتدقيق		المعايير الجزائرية للتدقيق	
اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار
الموافقة على شروط التكاليف	210	اتفاق حول أحكام مهام التدقيق	210
المصادقات الخارجية	505	التأكيدات الخارجية	505
الأحداث اللاحقة	560	أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة	560
الإقرارات الخطية	580	التصريحات الكتابية	580

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

*

المحور الثالث: دراسة حالة مكتب التدقيق في الجزائر العاصمة.

سعيًا من خلال هذه الدراسة التي جاءت لمعرفة بعض معايير التدقيق الصادرة مؤخرًا في الجزائر، والتي تعد مرجع يحكم وينظم عملية التدقيق في الجزائر، كما يساعد المهنيين على تطوير أدائهم واضفاء المصداقية والشفافية على القوائم المالية.

لمعرفة محتوى هذه المعايير وكذا نقاط التوافق بينها وبين معايير التدقيق الدولية، تم القيام بعملية مقابلة شفوية مع أصحاب المهنة الممارسين لمهنة التدقيق لتزويدنا بمعلومات عن هذا الموضوع، فارتكزت الدراسة على مكتب محافظة الحسابات للأستاذ "الوحش عبد النور" والأستاذ "بوعلي سفيان"، حيث تمت المناقشة حول هذه المعايير المحلية التي تبنتها الجزائر وتم التطرق الى المعيار الجزائري رقم 560 الخاص " بالاحداث اللاحقة" كونه موضوع الدراسة، لمعرفة محتواه وكذا مدى توافق هذه المعايير مع معايير التدقيق الدولية.

فكانت هذه الأسئلة التي تم طرحها على المهنيين ولخصت اجاباتها كمايلي:

1- كما هو معلوم قامت الجزائر في الآونة الاخيرة بإصدار 12 معيار جزائري للتدقيق في اطار اعادة تنظيم المهنة، حسب رأيكم هل ستقدم هذه المعايير الاضافة لمهنة التدقيق في الجزائر؟.

نكن القول أن هذه المعايير تعتبر قفزة حقيقية في مجال التدقيق المالي في الجزائر، كونها تساهم في تحسين المهنة ورفع مستواها تمهيدا لتبني المعايير الدولية، حيث تصبح مرجع ودليل يتم الاعتماد عليها في أداء عملهم أثناء القيام بتدقيق القوائم المالية، بعدما كانوا يعتمدون على المعايير الدولية كمرجع، كما تساعد أصحاب المهنة في تجنب الوقوع في الأخطاء التي قد تقع أثناء عملية التدقيق هذا ما يعود بالإيجاب على تحسين جودة ومصداقية القوائم المالية.

بالتالي يمكن القول ان هذه المعايير سوف تعود بالأثر الايجابي على المهنة عامة كونها يساعد على تهيئة الواقع المحلي وتكيفه لتبني المعايير الدولية، وتشجيع الاستثمار الاجنبي، وعلى المهنيين خاصة تساعدهم في القيام بمهمتهم على أكمل وجه دون الوقوع في مشاكل قد تعرقل عملهم.

2- هل هذه المعايير مطبقة في الواقع المهني أم مازال لم يتم العمل بها حاليا؟

نعم ان هذه المعايير مطبقة وبدأ العمل بها من طرف المهنيين التي أصبحوا يتخذونها اطار مرشد يعتمد عليه عند أداء مهامهم، وكمراجع عند الوقوع في مشكلة.

3- بعد تفحص المقرر 002 المعني بالدراسة تم اختيار معيار 560 الخاص بالأحداث اللاحقة الذي يعد موضوع الدراسة، ما المقصود بالأحداث اللاحقة؟

ان بعد اقفال الحسابات يمكن أن يقع المهنيين في أحداث تكون ضمن السنة المالية الحالية لكن لم يتم تسجيلها لسبب أو لآخر. حيث تعرف بالأحداث اللاحقة.

فالأحداث اللاحقة يمكن تعريفها على أنها تلك الأحداث التي تقع بين تاريخ اقفال الحسابات وتاريخ اعداد تقرير محافظ الحسابات، قد تطرق المعيار 560 الخاص بالأحداث التي تقع بعد اقفال الحسابات، حيث يمكن للمدقق الرجوع اليه عند وقوعه في مشكل من هذا النوع. مثالا عن ذلك "المؤونات".

يمكن القول ان المؤونات يمكن ادراجها ضمن الأحداث اللاحقة، فعلى سبيل المثال بعد اقفال الحسابات الخاصة بالسنة المالية 2017 تحصل المدقق من ادارة المؤسسة أو من المحاسب عن معلومات تخص تدني قيمة المخزونات. ففي هاته الحالة يجبر على المدقق ادراج تلك المعلومات تشكيل المؤونات لخاصة بذلك على الرغم من اقفال الحسابات يجب عليه القيام بالتعديلات اللازمة كونها تمس بمبدأ من مبادئ المحاسبة وهو مبدأ " الحيلة والحذر". لذا يمكن القول رغم تأخر وصول المعلومات لكن على المدقق القيام بالتعديلات اللازمة.

4- هل يلي هذا المعيار احتياجات المهنيين؟

يمكن القول أن هاته المعايير بصفة عامة تساعد المهنيين على أداء مهامهم وحل مشاكلهم التي قد تصادفهم في تأدية مهامهم، نظرا لبساطتها وسهولة استيعابها.

أما المعيار قيد الدراسة الخاص بالأحداث التي تقع بعد اقفال الحسابات أو ما يعرف بالأحداث اللاحقة يلي احتياجات المهنيين كون يبين أهم الاجراءات التي يمكن للمدقق اتخاذها في مختلف الحالات لهذا ان صادفه مشكل في خصوص هذا الأمر يرجع للاعتماد على هذا المعيار لإيجاد حل لمشكلته. كما يساعد المهنيين على معرفة الاجراءات الواجب اتخاذها عندما يصادفهم بعض الحالات المماثلة لذلك، يمكن القول أن المعيار يمكن الاعتماد عليه كدليل مرشد يتخذه المهنيين لمعرفة متى يكون له الحق في ادراجها وكذلك الحالات التي لا يمكن ادراجها.

5- بعدما كان المهنيون يعتمدون على معايير التدقيق الدولية كمرجع لحل المشاكل التي قد تصادفهم في مسارهم المهني، لكن بعد اصدار الجزائر لمعايير التدقيق الجزائرية واصبحت كمرشد ومرجع يعتمد عليه بدل الدولية، يا ترى هل هناك توافق بين المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الجزائرية؟

ان المهنيين قبل اصدار المعايير الجزائرية كانوا يعتمدون على المعايير الدولية كمرجع رسمي ومرشد عند تأدية مهامهم الا غاية اصدار الجزائر للمعايير 12 التي اصدرت ابتداء من 2016 على شكل مقررات، فأصبحت هذه المعايير المرجع الرسمي في الجزائر نظرا سهولة فهمها ودرجة استيعابها مقارنة بالدولية وكذا تتكيف أكثر مع البيئة الجزائرية.

أما من حيث مدى التوافق بينها وبين الدولية يمكن القول أن كلاهما يتضمنان نفس المضمون والمحتوى كون المعيار

المحلي تم تبنيه من الدولي، فلو نعود للمعيار قيد الدراسة 560 للمطابقة بينهما فهما متطابقان ومتماثلان، كونهما تطرقا تقريبا الى نفس المضمون والاهداف الخاصة بالمدقق وكذا تم تعريف نفس المصطلحات تاريخ اعداد الكشوفات المالية، تاريخ تقرير المدقق، تاريخ المصادقة على الكشوف المالية، تاريخ اصدار الكشوف المالية. لكن يمكن استدراج الاختلاف كون المعيار الدولي يكون أكثر تفصيلا من الجزائري.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة التي تنازلت معيار التدقيق الجزائري رقم 560 الخاص بالأحداث الواقعة بعد اقفال الحسابات " الأحداث اللاحقة" ومقارنته معما يقابله من المعيار الدولي لاستخراج نقاط التوافق بينهما تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. هناك تطابق تام في رقم المعيار واسم المعيار؛
2. يتناول كلا المعيارين نفس النطاق والمجال؛
3. المعيار الجزائري مستوحى من المعيار الدولي؛
4. بالنسبة للمعيار الدولي هو أكثر تفصيلا من المعيار الجزائري؛
5. هناك تطابق شبه تام بين المعيارين مع اختلاف في بعض المصطلحات والصياغة فقط.

المراجع

- 1- الوزارة المالية، المقرر رقم: 002، "المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (580-560-505-210)"، المؤرخ في 04 فيفري 2016، المادة الأولى، ص3.
- 2- المرجع السابق صص 5، 6.
- 3- المرجع السابق صص 14، 15.
- 4- الوزارة المالية، المقرر رقم: 002، "المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (580-560-505-210)" مرجع سبق ذكره، ص ص: 20-23.
- 5- المرجع السابق ص، ص: 5، 6.
- 6- نفس المرجع السابق ص 20.
- 7- الوزارة المالية، المقرر رقم: 002، "المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (580-560-505-210)" مرجع سبق ذكره، ص 21.
- 8- بن عيسى عبد الرحمان، "الاتجاهات الحديثة لتحسين جودة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر في ظل امكانية تبني المعايير الدولية للمراجعة"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر3، 2016-2017، ص ص 245-247.